توقيع "ميثاق المعايير الأخلاقية لترويج الأدوية"

في ٣١ آيار، رعى رئيس الحكومة تمام سلام حفل توقيع «ميثاق المعايير الأخلاقية لترويج الأدوية في لبنان» في السراي، في حضور وزير الصحة وائل أبو فاعور، رئيس لجنة الصحة النيابية الدكتور عاطف مجدلاني، وعدد من النواب والسفراء ونقباء الاطباء والصيادلة واصحاب المستشفيات، وحشد من العاملين في قطاعي الصحة والدواء.

وألقى الرئيس سلام كلمة لفت فيها إلى أن «الصراع قائم في العالم بين منتجي الأدوية ومستهلكيها وبين منتجي العلاج والمتلقين»، وقال: الكل يعلم أن في ظل هذا الصراع تخصص شركات الأدوية العالمية جهداً كبيراً لإنتاج الأدوية ذات المردود التجاري الكبير وتتغافل عن علاجات بحاجة الى أدوية لأنها ضيقة وقليلة ومردودها التجاري ليس كبيراً. من هنا إن التوجّه الى اعتماد معايير أخلاقية وعلمية ليس بالأمر السهل. وأهنئ الوزير والوزارة على التصدي لهذا الامر وذلك في ظل دولة ليست دولة رعاية صحية.

وأضاف: أسمع من الوزير أبو فاعور صراعه الدائم في أن تشمل الطبابة والعلاج كل المواطنين اللبنانيين بما فيه الدواء. وهذا الصراع سيستمر وأملي كبير ان نتمكن من إيجاد الدواء الناجع. وهذا ليس عند شركات الادوية أو عند مستورديها ولا عند مصانعها، بل عندنا نحن في مواقعنا المسؤولة والقيادية والسياسية.

وختم بالإشادة بجهود وزير الصحة وجميع القيّمين على القطاع الصحي، داعياً إياهم الى «ألا يبخلوا أبداً في التعويض عما يعجز عنه السياسيون».

أبو فاعور

بدوره، شكر أبو فاعور الرئيس سلام على «الرعاية والاحتضان لكل مبادرات وزارة الصحة». وقال متوجّهاً الى الرئيس سلام: هذا اللقاء يشبهك لأنه يرفع راية الأخلاق وأنت رجل أخلاق. هذا اللقاء يشبهك لأنه يرفع راية الإصلاح وأنت رجل إصلاح.

ولفت إلى أنه نتيجة مواكبته الرئيس سلام، «يعرف كم يتحسّر على ما نشهده في هذه البلاد من فساد وإفساد، وكم أن رغبته عارمة في إصلاح هذه الأمور. وقد تكون هذه المبادرة اليوم من المبادرات القليلة التي تسير عكس السير». وذكّر بأن وزير الصحة الراحل إميل بيطار كان يطمح إلى خفض سعر الدواء بنسبة ١٢ في المئة، إلا أنه طار من الوزارة والسياسة، بعدما تكتّلت عليه المصالح ولم توفر له أي حماية سياسية. إنما اليوم، تمكنت وزارة الصحة من خفض سعر الدواء بمعدل ٢١،٢١٪، بفضل دعم الرئيس سلام واحتضانه ورعايته وبفضل دعم رئيس «الحزب التقدمي الإشتراكي» النائب وليد جنبلاط الذي لم يكتفِ بالدعم، بل حرّض على ركوب مركب الإصلاح.

الرئيس سلام والوزير ابو فاعور يوقعان الميثاق

وقال أبو فاعور: بخفض سعر الدواء بمعدل ٢١،٢١٪، تم تحقيق وفر في الفاتورة الطبية قدره ٢٦٠ مليون دولار، كان سيتم دفعه من المواطن أو من خزينة الدولة. ومن الضرورة الحفاظ على جودة الدواء بموازاة خفض الأسعار. والإستنتاج ما تحقق أن الإصلاح ليس مستحيلا والفساد ليس قدرًا والإفساد ليس قدرًا أيضاً.

أما في شأن تحقيق العدالة، فأكد وزير الصحة العامة أنه ينظر إليها «من باب حفظ كل المصالح التجارية التي تشكل جزءًا من الإقتصاد الوطني، إنما ينظر إليها قبلا بعين المواطن اللبناني وتحديداً بعين الفقير اللبناني، من دون أن يكون في هذه النظرة ظلم لأحد». أضاف: نتكئ اليوم على رادع الأخلاق ولنا ثقة بالشركاء، وبهذا التوقيع الذي نأمل أن يدخل حيّز التنفيذ، إنما بعد رادع الأخلاق، هناك عصا القانون الغليظة التي يجب أن تكون مشهورة لا يردعها مال ولا تغويها سلطة، بل تهوي حيث يجب أن تهوي لمصلحة المواطن اللبناني والفقير اللبناني.

عمار

وكان المدير العام لوزارة الصحة وليد عمار عرض بداية، أهم محاور ميثاق المعايير الأخلاقية وآليات الرصد والمراجعة، موضحًا أن الممارسات غير الأخلاقية أصبحت تسيء إلى الجميع وتستوجب آلية تلزم المعنيين كافة في الوقت نفسه. وقال: تشتمل الممارسات المذكورة على وصف أدوية غير مثبتة الفائدة أو الأمان، وزيادة الإستهلاك غير المبرر علميًا للأدوية، واعتماد إغراءات مالية أو مادية لوصف الدواء...ألخ. وهذا الميثاق هو شرعة مبادئ لضبط ممارسات إنتاج واستيراد وتسويق ووصف وصرف الأدوية ضمن الأصول المهنية والأخلاقية والقانونية.

فارس

أما نقيب مستوردي الادوية واصحاب المستودعات أرمان فارس فاعتبر أن «التوقيع على ميثاق المعايير الأخلاقية لترويج الأدوية، يدل الى وجود إرادة صادقة ونهائية لدى المعنيين في قطاع الدواء في لبنان - إن كانوا من القطاع العام أو الخاص- كي يتحمّلوا مسؤوليتهم الاجتماعية والاقتصادية تجاه الوطن والمواطنين». وقال: هذه الإرادة ليست وليدةَ الساعة بل حصيلةَ عمل جماعي جاد ودؤوب يقوم به المعنيون منذ عشرات السنين، من أجل تحديث الأسس القانونية والتنظيمية التي ترعى قطاع الدواء، من تسجيل وتسعير واستيراد وتخزين وتوزيع وترويج ووصفة طبية وتسليمٍ الى المريض. ولأن ترويج الأدوية مَهَمة علمية تقوم بها مصانع الأدوية لدى الجسم الطبي لمصلحة المريض، ولأن لا من عمل سامي الأهداف، إلا وله أوجه مادية متنوّعة، تركّزت جهود المسؤولين عن الصحة العامة في كل بلدان العالم منذ سنوت عدة، على ضبط تلك الأوجه المادية، منطلقة من إرادة وطنية طوعية للجهات المعنية، لتأتي «المعايير الأخلاقية لترويج الأدوية»، موضوعية، عملانية وقابلة للتنفيذ. وختم فارس متعهّداً بجميع بنود ميثاق المعايير الأخلاقية لترويج الأدوية في لبنان.

ضوّ

ثم تحدثت مديرة «شركة ليللي» ورئيسة تجمّع شركات الأدوية العالمية في لبنان ليندا ضوّ، فقالت: إن الدور الريادي لوزارة الصحة في إطلاق هذا الميثاق ودعم اعتماده من كل الفاعليات المعنية والعاملين في القطاع الصحي، أساسي في إرساء ثقافة النزاهة والشفافية التي تولي الأولوية للأخلاقيات وآداب المهنة في ما يتعلق بصحة المرضى. وتجمّع شركات الأدوية العالمية ملتزم تنفيذ وتطبيق الميثاق بجميع بنوده.

أبي كرم

بعدها، ألقت نقيبة مصانع الأدوية كارول أبي كرم كلمة قالت فيها: إن أبرز القيَم التي يتضمّنها هذا الميثاق تشكّل حافزاً هاماً لمصانع الأدوية اللبنانية، كونها تتلاقى مع مبادئنا في كافة مراحل صناعتنا الدوائية ومنها مرحلة الترويج. وأتى هذا الميثاق ليضع ويعزز الأطر السياسية في عملية الترويج ألا وهي إبراز القيمة المضافة الحقيقية للدواء وترويج فعاليته المثبتة ومزاياه العلمية الموثقة بطريقة علمية، شفافة، عادلة، أخلاقية ومتساوية بين جميع المعنيين، تردع الممارسات غير اللائقة بأخلاقيات مهنتنا، وتتعهد نقابة مصانع الأدوية في لبنان الالتزام بجميع بنود ميثاق المعايير الخلقية لترويج الأدوية في لبنان.

صيلي

أما نقيب الصيادلة جورج صيلي فأعلن تبني ميثاق المعايير الأخلاقية والإلتزام الكامل به، واعتماد الشفافية والإنضباط والمراقبة الذاتية «كأساس لحسن تطبيقه من خلال بذل الجهود كافة لتنظيم وضبط ممارسات تسويق منتجات الأدوية وإنتاج واستيراد وتسويق ووصف وصرف الأدوية، وذلك من خلال منع حدوث أي سلوك من شأنه تحويل تسويق الدواء إلى غايات تجارية بحتة ووضع الأطر والإجراءات الخاصة للتنفيذ ما ينعكس إيجابًا على حسن تداول الأدوية وصحة المرضى ومهنتي الطب والصيدلة في لبنان.

بستاني

بدوره، قال النقيب السابق لأطباء لبنان في بيروت أنطوان بستاني : ما يهمنا في هذا الميثاق هو أنه «يتلاقى في كامل بنوده مع قانون الآداب الطبية وخصوصاً بما يتعلق بالمادة الرابعة التي تفرض على الطبيب «متابعة تحصيل التثقيف الطبي المستمر بغية تطوير معلوماته الطبية وقدراته التقنية لمجاراة المعطيات العلمية الحديثة». ورأى أن «تطبيق هذا الميثاق بشفافية وصدق يفتح صفحة جديدة للعلاقة الودّية التي يجب أن تنشأ بين المصنّع والمروّج للأدوية والمعدات الطبية، وبين الطبيب الذي «يصف» هذه الأدوية ويستعمل هذه المعدات والصيدلي الذي «يؤمّن» الدواء للمريض».

متفرقات

الفتيات والانفاق على تخفيف الوزن؟

حسب دراسة جديدة تتقصى آثار الموضوع الأكثر إشغالاً للفتيات حول العالم، فإن الأنثى تنفق زهاء ٦ سنوات وشهرين من حياتها على تخفيف الوزن، المعروف بالريجيم.

لكن الوقت المنفق على الريجيم يأخذ بالتناقص تدريجياً مع تقدم العمر، حيث تشعر الفتاة بعدها براحة أكثر إزاء جسدها.

أما المرحلة العمرية «الذروة» بالنسبة للرجيم، وفق الدراسة التي نشرتها «ديلي ميل»، فإنها تكون في العشرينيات، وتحديداً الخمس سنوات التي تسبق بلوغ الثلاثين.

ففي العشرينيات، تنفق الفتيات حوالي سنتين وسبعة أشهر على نظام الحمية الذي يقود لتخفيف الوزن، وفي الثلاثينيات ما يقرب من سنة وتسعة أشهر، وفي الأربعينيات سنة وثلاثة أشهر، وفي الخمسينيات حوالي ١٠ أشهر.

أيضاً، فإن ٥٧٪ من الفتيات المستطلعات كن أكثر ميولاً لاتباع نظام غذائي صارم عندما كنّ عازبات لا يزلن في طور البحث عن شريك الحياة.